

دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

كامل يوسف سلمان بركة

جامعة غزة، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية (فلسطين)، kbaraka@ucas.edu.ps

تاريخ النشر: 2022.09.20

تاريخ القبول: 2022.09.20

تاريخ الاستلام: 2022.09.15

مستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تتناسب مع هذا الغرض وزعت على 49 شركة مدرجة في بورصة فلسطين ولقد خلصت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من المجيبين لديهم معرفة جيدة بأهمية نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، أن تطبيق نظام حوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات التي تطبق نظام الحوكمة، أوصت الدراسة تنمية الوعي بأهمية الاستمرار بتطبيق نظام حوكمة الشركات، والعمل على نشر ثقافة الحوكمة وتشجيع الشركات على زيادة الاهتمام بتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتوعية المستثمرين بأهمية المعلومات الصادرة عن الشركات التي تطبق نظام حوكمة الشركات عند اتخاذ أي قرار استثماري والإهتمام التدريبي والأكاديمي بهذا المجال.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المعلومات المحاسبية، الشفافية، العدالة، اتخاذ القرار.

تصنيف JEL: M42, M49M41

Abstract: This study objective to know the role of the corporate governance system in improving the quality of accounting information in the Palestine Stock Exchange, to achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed to suit this purpose and distributed to 49 companies listed on the Palestine Exchange, The study concluded that a large percentage of respondents have good knowledge of the importance of the corporate governance system and the quality of accounting information, that the application of the corporate governance system contributes to improving the quality of accounting information issued by companies that implement the corporate governance system, the study recommended developing awareness of the importance of continuing to apply the corporate governance system, And work to spread the culture of governance and encourage companies to pay more attention to improving the quality of accounting information, and to educate investors about the importance of information issued by companies that implement the corporate governance system when making any investment decision, as well as training and academic interest in this field.

Keywords: corporate governance, accounting information, transparency, justice, decision-making.

JEL Classification Codes: M41, M42, M49

المؤلف المرسل: كامل يوسف سلمان بركة، البريد الإلكتروني kbaraka@ucas.edu.ps

1. مقدمة

إن تتابع الأحداث الاقتصادية وتطورها وتعقيد الحياة الاقتصادية ساهم بشكل كبير في ظهور أحداث عالمية مؤثرة بشكل كبير على الاقتصاد العالمي ارتبطت هذه الأحداث بصورة مباشرة بالالتزامات الاقتصادية العالمية ومن أهم هذه الأحداث أزمة الثقة في المعلومات والبيانات المحاسبية التي يجب أن تصل لمستخدميها بدرجة عالية من الجودة والدقة والشفافية والوضوح والعدالة لذا كانت هناك حاجة ملحة للاهتمام بشكل فعّال وكبير بجودة المعلومات المحاسبية وبخاصة إذا ما تم ربط هذا الأمر بتطبيقات تساهم في زيادة هذه الجودة ولعل أبرز هذه التطبيقات نظام حوكمة الشركات هذا المصطلح الذي يُضفي على العمل المحاسبي والمالي للمؤسسات والشركات الكبيرة مزيداً من الثقة والمصداقية والضبط المحاسبي العالي إذا تم تطبيقه بشكل فعال وكبير، حيث تلعب حوكمة الشركات دور كبير في تحسين العمليات المالية للشركات وذلك لأنها تساهم بشكل كبير في إيجاد الثقة بين الإدارة المُصدرة للمعلومات المحاسبية وبين كافة الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات الأمر الذي سيضمن اتخاذ قرارات اقتصادية جيدة ويضمن عدم حدوث أي انحرافات مالية كبيرة، كما أن جودة المعلومات المحاسبية وما تشتمل عليه من مصداقية ودقة وثقة تحقق نفس المنفعة لمستخدميها.

مشكلة الدراسة: إنّ الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية له دور كبير في تحسين عملية اتخاذ القرار وتحسين الواقع الإقتصادي للشركات وذلك لما له من دور كبير في تقديم المعلومات المحاسبية لمستخدميها بما يضمن تحقيق الاستفادة المأمولة من هذه المعلومات وفي ضوء ذلك ، يُمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتالي : ما مدى العلاقة بين نظام حوكمة الشركات وزيادة جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟

ومن هذا السؤال الرئيس يتفرع سؤال فرعي سيتم دراسته في هذه الدراسة وهو :-

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين الحاجة إلى الدقة والشفافية والوضوح في إعداد الحسابات

الختامية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية.

أهمية الدراسة : تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في التعرف على موضوعي الحوكمة و جودة المعلومات المحاسبية من جوانبهما المختلفة ورفد المكتبة العربية بالجديد من الأدبيات في هذا المجال ما يعد إضافة يمكن الاستفادة منها لكل من له علاقة. بينما تتمثل أهمية موضوع الدراسة العملية في :

- المساهمة في إظهار أهمية جودة المعلومات المحاسبية والحرص على تحسينها.
- تنبيه المستثمرين والموردين إلى أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري .
- المساهمة في وضع المعايير التي تساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية
- تعزيز الحاجة إلى وجود نظام فعال للحوكمة وإظهار دوره في تجويد الشفافية في المعلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة

- معرفة علاقة تطبيق نظام حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية.
 - المساهمة في إيجاد نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة يمتاز بالدقة والشفافية والوضوح.
 - المساهمة في رفع درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المصدرة.
 - الحد من الآثار السلبية لعدم الحصول على المعلومات بشكل كامل وعادل.
- فرضية الدراسة الرئيسية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وزيادة جودة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانوية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين الحاجة إلى الدقة والشفافية والوضوح في إعداد الحسابات الختامية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: نظام حوكمة الشركات

المتغير التابع: جودة المعلومات المحاسبية

منهجية الدراسة: منهجية الدراسة هي الطريقة التي سيعتمد عليها الباحث للوصول إلى نتائج منطقية تتعلق بموضوع الدراسة حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية وذلك للتوصل إلى نتائج منطقية اعتماداً على المصادر الثانوية من الكتب والدراسات العربية والأجنبية والمصادر الأولية حيث تم إعداد استبانة خصيصاً لغرض الدراسة وفق تدرج مقياس Likert الخماسي، وتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي.

مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة يمثل الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية سنة 2022. العينة: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة وتوزيع الاستبانة عليها حيث تم إرسال عدد (2) استبانة لكل شركة من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها (49) شركة مسجلة في سنة 2022، بعدد إجمالي (98) استبانة وتم استرداد (80) استبانة منها بنسبة استرداد (82%)

حدود الدراسة: حيث تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحد الزمني: سنة 2022 م.
- الحد المكاني: الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- الحد الموضوعي: علاقة نظام حوكمة الشركات بزيادة جودة المعلومات المحاسبية.

الدراسات السابقة

دراسة (الطويل ، 2018) بعنوان: "تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح وجودة التقارير المالية في البنوك الفلسطينية ومعرفة مزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة من تطبيقها الفعال وبيان الأسباب التي أدت إلى زيادة الحاجة لتطبيقها وبخاصة في البنوك العاملة في فلسطين، ولقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات له دور ايجابي كبير في تحسين الإفصاح المحاسبي وانه تتوفر لدى البنوك المقومات المناسبة لتطبيق نظام الحوكمة بشكل فعال ولقد أوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتحديث وتطوير تطبيق نظام حوكمة الشركات بما يحقق أهدافه وأوصت بضرورة تشجيع البنوك على تطبيق مبادئ الحوكمة والالتزام بها وتطويرها.

دراسة (منايعة ، محمد ، 2014) بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

حيث تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية "ما مدى انعكاس تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"، وهل يؤدي تطبيق الحوكمة المؤسسية إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟ ، ولقد هدفت الدراسة إلى عرض المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات والتعريف بمفهوم المعلومات المحاسبية والتي تقوم الشركات بتقديمها للأطراف ذات العلاقة وإبراز أهمية العلاقة بين نظام حوكمة الشركات وبين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها بما يحقق أهداف المؤسسات، ولقد خلصت الدراسة إلى أن من الدوافع المهمة لظهور وتطبيق نظام حوكمة الشركات هو إعادة الثقة وزيادتها في المعلومات والبيانات المحاسبية التي تنشرها الشركات لمستخدميها وأن وجود هذا النظام يساهم بشكل كبير في رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة ، كما وأكدت النتائج أن الالتزام بتطبيق نظام

الحوكمة يساهم في زيادة الشفافية والدقة والإفصاح في إعداد التقارير المحاسبية وبالتالي يُحسن نشر المعلومات المطلوبة لمستخدميها وفي الوقت المناسب وهذا له دور ايجابي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، ولقد أوصت الدراسة إلى زيادة الإهتمام بتطبيق نظام حوكمة الشركات وتدعيم كل آلياتها لتحقيق أهدافها وتطبيق مبادئها ما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية وكما أوصت بزيادة الإهتمام العملي والعلمي بموضوعي الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية ووضع مقاييس لتقييم تطبيقها.

دراسة (قدوري , 2012) بعنوان " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي , دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر "

هدفت الدراسة إلى بيان مفهومي الحوكمة والإفصاح ومدى علاقتها ببعضهما البعض وكيفية التعامل معهما في البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر ولقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك والمؤسسات الاقتصادية تهتم بالإفصاح بشكل كبير في القوائم وكذلك توصل الباحث إلى وجود اهتمام من قبل الشركات والمؤسسات الاقتصادية بالسياسات المحاسبية ما يزيد من المصدقية في العمل ولقد أوصى الباحث بضرورة قيام الدولة عبر الجهات ذات العلاقة بضرورة إلزام الشركات بضرورة الالتزام بالإفصاح الكافي والشامل في الوقت المناسب، وكذلك أن تقوم المؤسسات المالية بتدريب وتأهيل موظفيها بما يُعزز تحقيق الأهداف المرجوة بشكل فعال ويحقق الشفافية وبما يتوافق مع الأنظمة النافذة.

دراسة (تلاحمة, 2012) بعنوان " حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين النظرية والتطبيق "

هدفت الدراسة التعرف على مبادئ حوكمة الشركات المتعارف عليها، خصوصاً تلك الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، ثم الكشف عن أثر الممارسات السليمة لها، في مواجهة الأزمات المالية وتقديم تصورات للكيفية التي يجري بها تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركات ولقد خلصت الدراسة إلى أن هنالك عديد الأسباب التي تدعو إلى تطبيق الحوكمة في الشركات منها حدوث الأزمة الراهنة، حالات الإفلاس، التعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة، غياب الرؤية الإستراتيجية للشركات، والإفصاح المحاسبي غير الكفاء، ولقد أوصت الدراسة أنه على الشركات المساهمة الفلسطينية الالتزام بقواعد الحوكمة، الواردة في التشريعات، والأنظمة والتعليمات، واللوائح المعمول بها، والعمل على توفير المناخ المناسب والظروف الضرورية لتطبيقها.

دراسة (الجعلي عبدالوهاب, 2010) بعنوان : أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية و تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

تمثلت مشكلة الدراسة في الاستفادة من حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهدفت الدراسة إلى إدراك مدى الاستفادة من حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحسين وتطوير الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية والتحقق من مدى مساهمة انعكاس ذلك على سوق الأوراق المالية كما اهتمت الدراسة بتطبيق حوكمة الشركات في البيئة الإقتصادية وتطوير الممارسة ومهنة المراجعة حتى يتم الإفصاح وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار، كما إن الإهتمام بتكوين لجان المراجعة وأهمية دورها في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة في التقارير المالية لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تتميز الشركات التي تطبق حوكمة الشركات

دراسة (أبو حمام ماجد, 2009) بعنوان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

حيث تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة العمل على بذل المزيد من الجهود ومتابعة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع وكذلك الحث على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية للمستثمرين وضرورة العمل على إيجاد قواعد عادلة وتطبيقها على كل المساهمين وكذلك منح صلاحيات أكبر لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي لزيادة الأمن والأمان، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بإصدار دليل لحوكمة الشركات وجعل ذلك إلزامياً لجميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

دراسة (أبو موسى، أشرف، 2008) بعنوان: حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية حيث تمثلت مشكلة هذه الدراسة في هل للحوكمة الفعالة تأثير على كفاءة وأداء سوق فلسطين للأوراق المالية وهل تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟ وقد هدفت الدراسة إلى تزويد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لمعلومات عن مستوى تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة والتعرف على أهم الصعوبات التي تواجهها، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة نشر ثقافة الحوكمة لدى المستثمرين والمراجعين والشركات من خلال الندوات والدورات وإصدار النشرات وكذلك أوصت بالإسراع في إعداد لائحة الحوكمة في فلسطين والتي تسجل مبادئ وقواعد محلية لضبط عمل الشركات وكذلك تطوير مؤشر لحوكمة الشركات في فلسطين يسجل عد نقاط معايير ومقاييس لتقييم مدى التزام الشركات لمبادئ الحوكمة كذلك ضرورة إيجاد مؤسسات تهتم بتقييم مدى التزام الشركات بالحوكمة وضمن الالتزام بتنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية الإشرافية.

دراسة : **Didar, Riahinezh 2012Chalaki**

Corporate Governance Attributes and Financial Reporting Quality ; Empirical: "Evidence from Iran

العنوان سمات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية" ، دراسة تجريبية على الشركات في إيران هدفت هذه الدراسة لتحقيق ومعرفة تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من 2003 للعام 2011م لعدد 136 شركة وذلك على شرط أن لا تتغير السنة المالية بدايتها ونهايتها خلال مدة الدراسة وأن تكون جميع الشركات المدرجة في الدراسة شركات استثمارية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة بين حوكمة الشركات والمتغيرات التالية وتتضمن (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، تركيز الملكية والتركيز المؤسسي وجودة التقارير المالية) بالإضافة إلى ذلك لا يوجد علاقة بين متغيرات التحكم (حجم مكتب التدفق ، حجم الشركة وعمر الشركة) وجودة التقارير المالية.

دراسة (Kajola2008)

Corporate Governance and Firm Performance: The Case of Nigerian Listed Firms

العنوان حوكمة الشركات وأداء الشركة دراسة على الشركات المدرجة في البورصة النيجيرية هذه الدراسة تهدف لدراسة العلاقة بين أربعة آليات لحوكمة الشركات " حجم المجلس، تركيبة المجلس، الوضع القانوني لرئيس المجلس التنفيذي اللجنة الترقيق " كما تهدف لدراسة وفحص آليتان لقياس أداء الشركة: وهما "عوائد حقوق المساهمين ، وهامش الربح لعينة فحص تتكون من 20 شركة نيجيرية بين الأعوام " 2000 إلى 2006" ، باستخدام لوحة منهجية والمربعات الصغرى الاعتيادية كطريقة للتقدير، النتيجة تعطينا دليل على العلاقة الايجابية الواضحة بين عوائد المساهمين مع "حجم

المجلس والوضع القانوني للرئيس التنفيذي بناء على ذلك فان حجم المجلس يجب أن يكون محدودا بشكل كبير وان المشاركات للرئيس التنفيذي ورئيس المجلس يجب أن يتم تطبيقها بواسطة أشخاص مختلفين النتائج تكشف عن مزيد من العلاقة الايجابية الواضحة بين هامش الربح والوضع القانوني للرئيس التنفيذي هذه الدراسة "على أي حال" لا يمكن أن تزودنا بعلاقة واضحة بين مقياسي الأداء مع "تركيبه المجلس ولجنة التدقيق" هذه النتائج تتلاءم مع دراسات سابقة.

التعليق على الدراسات السابقة

أجمعت الدراسات السابقة على أهمية تطبيق نظام حوكمة الشركات والعمل على نشر هذا النظام بشكل أوسع لما له من دور كبير في تحسين الواقع المالي والإداري للشركات والمؤسسات المالية وذلك لأنه يساهم بشكل كبير في تحسين بيئة العمل وإضفاء مزيداً من الضبط المالي الإداري فيها , كما وتشير الدراسات السابقة إلى أهمية المعلومات المحاسبية الصادرة من الشركات في الحياة الاقتصادية وما تشكله من رافد مهم يمكن الاستناد عليه في تقييم الوضع الاقتصادي في الدول , ولما لهذا الأمر من أهمية جاءت هذه الدراسة لإضافة تأكيد واضح وهو أن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات يساهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الصادرة من الشركات والذي بدوره يساهم في عمليات اتخاذ القرار بشكل أدق وأكثر كفاءة ما ينعكس بالإيجاب على الحياة الاقتصادية لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركات وأن حاجة هذه الأطراف لمعلومات دقيقة تجعل وجود نظام كامل لحوكمة الشركات ضرورة ملحة ومهمة.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 حوكمة الشركات

ظهر مفهوم الحوكمة بقوة في السنوات القليلة الماضية نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي تدفع نحو تطوير هذا المفهوم والحوكمة مصطلح مستمد من الحكم والسيطرة والانضباط بكل ما تعني الكلمة من معنى.(حماد،2005، ص9). يعتبر مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة والتي بدأت في الظهور بعد ظهور نظرية الوكالة Agency Theory والتي تعني فصل ملكية الشركة عن إدارتها.(حبوش،2007، ص38)

حوكمة الشركات (Corporate Governance) هي من أهم واشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدین الأخيرين وقد زاد الإهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظراً لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.(حداد،2008، ص4). وتعرف الحوكمة أنها نظام شامل يتضمن مقياس لأداء الإدارة الجيدة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخلياً وخارجياً من التأثير على أنشطة المنشأة وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة بين الجميع (جودة،2008، ص16).

أهمية حوكمة الشركات : تكمن أهمية حوكمة الشركات في التالي : (أبو حماد،2009، ص17)

- التأكيد على الالتزام بالقوانين والأنظمة التي تحكم العمل داخل المؤسسات.
- تدعيم عنصر النزاهة والشفافية في المعاملات التي تقوم بها الشركة.
- تحسين عملية استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل .
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح والإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة
- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال.

مزايا حوكمة الشركات: إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات يحقق العديد من المزايا أبرزها: (حبوش، 2007، ص30)

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالية والإداري التي تُواجهها الشركات والدول.
 - رفع مستويات الأداء للشركات و دفع عملية التنمية والتقدم الاقتصادي للدول.
 - تشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية .
 - الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية التي تصدرها
 - حماية المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أم أغلبية.
 - ضمان وجود هياكل إدارية يُمكن معها إدارة الشركة أمام المساهمين.
- الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات: هناك أربعة أطراف تُعنى بتطبيق قواعد الحوكمة (أبو موسى، 2008، ص23)
- المساهمون وهم ملاك الشركة الذين يقوموا بانتخاب واختيار مجلس الإدارة
 - مجلس الإدارة الذي يتم انتخابه من خلال المساهمين وهو يعين المدراء التنفيذيين.
 - الإدارة وهي الجهة المسئولة عن إدارة الشركة و تعظيم أرباحها.
 - أصحاب المصالح وهم الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة سواء أكانت أطراف داخلية أم خارجية كالدائنين والموردين والبنوك والعمال والموظفين.

قواعد حوكمة الشركات: قواعد الحوكمة تشكل الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي:-(ريحاوي، 2008، ص97)

- الشفافية: تضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في إدارة الشركة والإفصاح السليم والمناسب.
- المساءلة: وتقضي بمحاسبة الذين يتخذون القرارات في الشركة أو المؤسسة، أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم.
- المسؤولية: ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية.
- الوضوح: وتعني وضوح القوائم المالية والإبلاغ المالي.
- الاستقلالية: الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح، كالهيمنة من رئيس قوي للشركة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة.
- لجنة التدقيق وهي لجنة تساهم في تدعيم الاستقلالية وهي تمارس دورها الرقابي بالعمل على تعزيز فعالية وكفاءة المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين.
- العدالة ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة بمن فيهم مساهمو الأقلية على اختلاف جنسياتهم.

2.2 جودة المعلومات المحاسبية

إن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يتمثل في الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمُعبر عنها بالفائدة المنتظرة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية ، كما تعني جودة التقارير المالية ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها تلك التقارير من مصداقية ودقة وثقة، وما تُحققه من منفعة لمستخدميها ، مع خلوها من التحريف والتضليل وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. (صبايحي، 2017، ص27)

تعريف جودة المعلومات المحاسبية: يمكن أن تُعرف المعلومات المحاسبية بأنها هي البيانات التي يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى يتمكن مستخدميها من التقييم واتخاذ القرارات التي تناسمهم. (العابدي ، دلال، 2016، ص56).

وجودة المعلومات المحاسبية تتمثل في مصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وما تُحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو هذه المعلومات من التحريف والتضليل وأن تُعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يُحقق الهدف من استخدامها. (بلجودي، سميحة، 2017، ص 29).

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين أساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومة الجيدة هي المعلومات أكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. (المجهلي، علي، 2009، ص 23).

الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية : يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية إلى قسمين وهم:- (هاللي، عمران، 2016، ص 13)

الأطراف الداخلية: تتضمن هذه المجموعة كافة الفئات التي تعمل داخل المؤسسة، والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات. الأطراف الخارجية: تتمثل في المستخدمون الخارجيون للمعلومات المحاسبية في كافة الفئات التي تطلب المعلومات المحاسبية، مثل المستثمرون الحاليون أو المرتقبون و الموردون والعلماء والمقرضون والمحللون الماليون والحكومة ووكالاتها و الجمهور علاقة قواعد الحوكمة بجودة التقارير المالية : إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المالية الناتجة عنها، وهو أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة جودة المعلومات المفصح عنها وبالتالي فإنها وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية. (أبو حمام، ماجد، 2009، ص 61)

3. الإطار العملي للدراسة

منهجية الدراسة : استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه مناسباً للدراسات الاجتماعية والإنسانية وذلك للتوصل إلى نتائج منطقية اعتماداً على المصادر الثانوية والأولية

- المصادر الثانوية : تشتمل على الكتب والدراسات العربية والأجنبية والتي تضم ما كتب في الأدب المحاسبي عن موضوع الدراسة وما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات ودوريات متخصصة مرتبطة بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية : استخدم الباحث استبانة تم إعدادها وتصميمها لغرض الدراسة وفق تدرج مقياس ليكرت الخماسي بحيث تأخذ كل إجابة أهميتها النسبية من (1 إلى 5) وستغطي هذه الأسئلة جوانب الدراسة وسيتم توزيعها على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، كما سيتم تحليل الاستبانة من خلال برنامج (SPSS) للتحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية كالأساليب الإحصائية الوصفية من توزيع تكراري ووسط حسابي وانحراف معياري والأساليب الإحصائية الاستدلالية التي تتوافق مع الدراسة

مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية سنة 2022م، والبالغ عددها 49 شركة بحسب موقع بورصة فلسطين، موزعة على قطاعات مختلفة وهي التأمين والبنوك والصناعة والخدمات وأخرى وبالتالي فقد بلغ حجم المجتمع 49 شركة مدرجة بالسوق وتم إرسال عدد 2 استبانة لكل شركة بعدد إجمالي 98 استبانة وتم استرداد 80 استبانة منها، بنسبة استرداد 82% وهذه النسبة يمكن الاستناد إليها في تعميم النتائج بشكل جيد.

أداة الدراسة : تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

- ◀ القسم الأول : يتكون من الخصائص العامة لأفراد المجتمع ويتكون من 6 فقرات
 - ◀ القسم الثاني : يناقش دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتم تقسيمه إلى ما يلي:
 - المحور الأول : يتعلق بالفرضية الأولى والرئيسية ويتكون من 13 فقرة.
 - المحور الثاني : يتعلق بالفرضية الفرعية ويتكون من 11 فقرة.
- وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 درجات كما هو موضح بجدول رقم (1).
- الجدول 1. مقياس الإجابات "ليكرت"

درجة الموافقة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

❖ القسم الأول : الخصائص العامة لأفراد المجتمع

ملاحظة / مصدر جميع الجداول هو الباحث نفسه "صممت للتعبير عن النتائج"

المسمى الوظيفي : يبين جدول رقم (2) أن 5% من مجتمع الدراسة المسعى الوظيفي لهم مدير مالي و36.3% رئيس قسم و46.2% محاسب و12.5% مسميات وظيفية أخرى.

الجدول 2. توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	مدير مالي	رئيس قسم	محاسب	أخرى	المجموع
التكرار	4	29	37	10	80
النسبة المئوية	5%	36.3%	46.2%	12.5%	100%

المؤهل العلمي : يبين جدول رقم (3) أن 7.5% من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراة وأن 27.5% ماجستير و55% بكالوريوس وأن 10% مؤهلهم العلمي دبلوم.

الجدول 3. توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دكتوراة	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم	المجموع
التكرار	6	22	44	8	50
النسبة المئوية	7.5%	27.5%	55%	10%	100%

التخصص الجامعي للمؤهل العلمي : يبين جدول رقم (4) أن 57.5% من مجتمع الدراسة تخصصهم الجامعي المحاسبة 23.8% إدارة أعمال و 11.2% اقتصاد و 7.5% تخصصات أخرى وهذا يدل على إلمامهم بموضوع الدراسة بنسبة جيدة.

الجدول 4. توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

التخصص الجامعي	المحاسبة	إدارة الأعمال	الاقتصاد	أخرى	المجموع
التكرار	46	19	9	6	80
النسبة المئوية	57.5%	23.8%	11.2%	7.5%	100%

عدد سنوات الخبرة : يبين جدول رقم (5) أن 15% من مجتمع الدراسة سنوات الخبرة لهم أقل من 5 سنة 13.8% من 5 إلى 10 سنوات و 22.5% من 11 إلى 15 سنة وأن 48.7% من مجتمع الدراسة خبرتهم تزيد عن 16 سنة.

الجدول 5. توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	أكثر من 16 سنة	المجموع
التكرار	12	11	18	39	80
النسبة المئوية	15%	13.8%	22.5%	48.7%	100%

درجة معرفتكم بأهمية تطبيق نظام حوكمة الشركات : يبين جدول رقم (6) أن 18.8% من مجتمع الدراسة لديهم معرفة بأهمية تطبيق نظام حوكمة الشركات بدرجة جيدة و 57.5% معرفتهم جيدة جداً و 21.2% ممتازة وأن 2.5% من مجتمع الدراسة ليس لديهم معرفة بأهمية تطبيق نظام حوكمة الشركات.

الجدول 6. المعرفة بأهمية نظام حوكمة الشركات

درجة المعرفة	جيدة	جيدة جداً	ممتازة	لا يوجد معرفة	المجموع
التكرار	15	46	17	2	80
النسبة المئوية	18.8%	57.5%	21.2%	2.5%	100%

هل لديكم معرفة عن أهمية جودة المعلومات المحاسبية : يبين جدول رقم (7) أن 46.2% من مجتمع الدراسة لديهم معرفة بأهمية جودة المعلومات المحاسبية بدرجة ممتازة و 13.8% جيدة جداً و 40% معرفتهم بأهمية جودة المعلومات جيدة.

الجدول 7. المعرفة بنظام حوكمة الشركات

درجة المعرفة	ممتازة	جيدة جداً	جيدة	لا يوجد معرفة	المجموع
التكرار	37	11	32	0	80
النسبة المئوية	46.2%	13.8%	40%	0%	100%

تحليل القسم الثاني (محاوِر الدراسة) : تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60%، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60%، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05 .

تحليل فقرات الاستبانة

تحليل فقرات المحاور الأول والمتعلق بالفرضية الأولى وهي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وزيادة جودة المعلومات المحاسبية" : تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (8) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحاور الأول حيث يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحاور الأول تساوي 4.06، و الوزن النسبي يساوي 81.17% وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن الشركات موضع الدراسة تهتم وتطبق نظام حوكمة الشركات وأن تطبيق نظام الحوكمة يساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية بحسب ما يراه المبحوثين في هذا المحور.

الجدول 8. تحليل الفقرات المحور الأول

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يوجد فصل واضح بين الملكية والإدارة و تحديد واضح للصلاحيات في شركتكم.	4.23	.729	84.5	15.036	00.00
2	تلتزم شركتكم بالقوانين والأنظمة التي تحكم العمل في المؤسسات سواء كانت قوانين مالية أم إدارية.	4.33	.708	86.5	16.749	0.000
3	تقوم إدارة الشركة بتدعيم عنصر النزاهة والشفافية والعدالة في المعاملات التي تقوم بها داخلياً وخارجياً.	4.46	.674	89.25	19.408	00.00
4	تقوم إدارة الشركة بتحسين عملية استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل وجذب مصادر تمويل.	4.04	.803	80.75	11.562	0.000
5	تتعامل شركتكم بطريقة عادلة مع أصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة لحالات الخطر المالي	3.98	.842	79.5	10.362	0.000
6	تشرف شركتكم على المسؤولية الاجتماعية لها بإجراءات مناسبة لأنشطتها لخدمة البيئة والمجتمع.	3.86	1.003	77.2	7.892	0.000
7	تعمل إدارة شركتكم تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات.	4.24	.846	84.75	13.090	0.000
8	توفر إدارة شركتكم الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.	3.99	1.000	79.75	8.833	0.000
9	يوجد في شركتكم إطاراً فعالاً للحكومة الشركات التي تعمل على الشفافية.	3.89	1.055	77.75	7.522	0.000
10	تقوم الإدارة بحفظ حقوق المساهمين المختلفة وتتعامل بعدالة مع جميع المساهمين	4.00	.827	80	10.818	0.000
11	تفصح الإدارة المجال أمام الأطراف ذات العلاقة بإجراء الرقابة على أعمال الشركة.	4.13	.973	82.5	10.344	0.000
12	يوجد في شركتكم مدونة أخلاقاً وميثاقاً شرفياً يميز النزاهة والموضوعية.	3.60	.989	72	5.429	0.000
13	تعتقد بوجود مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياتهم بقدرة وسلامة في شركتكم	4.04	.803	80.75	11.562	0.000
	جميع الفقرات	4.06	0.481	81.17	19.694	0.000

تحليل فقرات المحور الثاني والمتعلق بالفرضية الثانوية وهي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين الحاجة إلى الدقة والشفافية والوضوح في إعداد الحسابات الختامية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية". تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (9) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني حيث يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول تساوي 4.15، والوزن النسبي يساوي 83% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الحاجة إلى زيادة الدقة والشفافية والوضوح في

إعداد الحسابات الختامية يساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية ويعزو الباحث ذلك لأن إدارة الشركات ستسعى لإرضاء رغبة مستخدمي المعلومات المحاسبية بتوفير معلومات دقيقة وذات ثقة يمكن الاستناد إليها في عمليات اتخاذ القرار.

الجدول 9. تحليل الفقرات المحور الثاني

مسلل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تتمتع المعلومات الصادرة من شركتكم بالمصداقية والشمول والدقة.	4.26	.651	85.25	17.344	0.000
2	تخلو معلومات شركتكم من التحريف والتضليل والتحريف.	3.95	.778	79	10.924	0.000
3	تلتزم شركتكم بمعايير إعداد المعلومات القانونية والمالية والإدارية.	4.01	.864	80.25	10.480	0.000
4	تسعى شركتكم إلى تحقيق مستوى متميز من الدقة في المعلومات المنشورة.	3.98	.954	79.5	9.138	0.000
5	تتلاءم المعلومات المصدرة من شركتكم مع الغرض من نشرها والغاية منها.	4.58	.612	91.5	23.034	0.000
6	تصدر المعلومات في التوقيت المناسب، كما تعتبر ملائمة وواقعية	3.93	1.003	78.5	8.245	0.000
7	تراعي المعلومات المصدرة من الشركة العدالة بين جميع الأطراف ذات العلاقة.	4.49	.574	89.75	23.197	0.000
8	يؤثر مجلس الإدارة على نوعية وكمية المعلومات والبيانات المنشورة.	3.74	.951	74.75	6.934	0.000
9	تعتبر بيانات شركتكم واضحة وتصل بشكل لا لبس فيه لمستخدميها.	4.48	.871	89.5	15.145	0.000
10	حجم وكمية المعلومات المفصّل عنها تزيد الثقة بإدارة شركتكم	4.13	.582	82.5	17.292	0.000
11	حاجة الأطراف ذات العلاقة بشركتكم لمعلومات موثوقة يزيد من جودة ودقة المعلومات الصادرة من الشركة.	4.10	.718	82	14.010	0.000
جميع الفقرات		4.15	0.373	82.95	27.55	0.000

اختبار فرضيات الدراسة

اختبار فرضية الدراسة الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وزيادة جودة المعلومات المحاسبية. تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (11) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، وأن معامل الارتباط يساوي 0.353 مما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، بمعنى أنه عند تطبيق نظام حوكمة الشركات سيؤدي ذلك إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ويعزو الباحث ذلك إلى توافق قواعد حوكمة الشركات مع ضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل دقيق وواضح ما يساهم في تحسين جودتها وزيادة الاستفادة منها من الأطراف المهتمة بها سواء كانت من داخل الشركة أم من خارجها.

الجدول 11. معامل الارتباط بين دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

المحور	الإحصاءات	حوكمة الشركات
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة	معامل الارتباط	0.353
0.05 بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وزيادة جودة المعلومات المحاسبية.	القيمة الاحتمالية	0.001
	حجم العينة	80

اختبار الفرضية الفرعية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين الحاجة إلى الدقة والشفافية والوضوح في إعداد الحسابات الختامية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية. تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (12) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، وأن معامل الارتباط يساوي 0.404 مما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة بين الحاجة إلى الدقة والشفافية والوضوح في إعداد الحسابات الختامية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

الجدول 12. معامل الارتباط بين الحاجة إلى الدقة والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية

المحور	الإحصاءات	حوكمة الشركات
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة	معامل الارتباط	0.404
0.05 بين الحاجة إلى الدقة والشفافية والوضوح في إعداد الحسابات الختامية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية.	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	80

4. خاتمة

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة تطبيق نظام الحوكمة بتحسين جودة المعلومات المحاسبية ولقد تم إثبات أن بينهما علاقة وثقة فتطبيق نظام حوكمة الشركات يساهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات ووجود نظام الحوكمة يساهم في زيادة الثقة والدقة في المعلومات المصدرة. وقد ساهمت الدراسة في التوصل إلى النتائج الآتية:

- بينت الدراسة أن نسبة كبيرة من المجيبين لديهم معرفة جيدة بأهمية نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية.
- بينت الدراسة أن آراء المبحوثين تدل على أن تطبيق نظام حوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات التي تطبق نظام الحوكمة وذلك بوزن نسبي 81%.
- بينت الدراسة أن الحاجة إلى الدقة والوضوح في إصدار البيانات والمعلومات المحاسبية من قبل الأطراف ذات العلاقة بالشركة يساهم بشكل كبير في دفع الشركة لتحسين جودة البيانات المحاسبية الصادرة من الشركة وذلك بوزن نسبي 83%.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- تنمية الوعي بأهمية الاستمرار بتطبيق نظام حوكمة الشركات لما له من دور كبير في تحسين العمل المالي والإداري في الشركات وتوسيع تطبيقه لتحقيق أكبر استفادة منه.
- تشجيع الشركات على زيادة الاهتمام بتحسين جودة المعلومات المحاسبية الصادرة منها ما يساهم في زيادة ثقة مستخدميها ورفع قيمة الشركة وتحسين أسهمها.

- توعية المستثمرين بأهمية المعلومات الصادرة عن الشركات التي تطبق نظام حوكمة الشركات عند اتخاذ أي قرار استثماري، وأن هذه المعلومات تتمتع بدرجة عالية من الثقة والدقة.
 - تنمية الوعي لدى مدراء الشركات بأهمية زيادة الثقة بين الشركة ومستخدمي معلوماتها ما يساهم فيه تطبيق نظام الحوكمة
 - ضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة لمدراء الشركات وأصحاب بنظام الحوكمة للمساهمة في تدعيم النزاهة والعدالة والشفافية والعمل على نشر مفهوم وثقافة الإفصاح والحوكمة بشكل أوسع والعمل
5. قائمة المصادر والمراجع

- أبو حمام ، ماجد (2009) " اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبية وجود التقارير المالية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- أبو موسى ، اشرف (2008) " حوكمة الشركات وازها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية" رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- الجعلي عبد الوهاب 2010 ، أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه 2010م.
- العابدي دلال 2015 ، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة دكتوراه، جامعة محمد 19 خيضر، الجزائر.
- الطويل، عرفات ، 2018 بعنوان: "تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر ، غزة، فلسطين.
- بالعيد محمد الكامل 2010 ، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها ، دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.
- تلاحمة ، خالد ، 2012 بعنوان " حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين النظرية والتطبيق" المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 4 العدد 3 رجب 1433 هـ / تموز 2012م. جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- دراسة منايعة ، محمد 2014 بعنوان:- " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية" رسالة ماجستير غير منشورة ، محمد خيضر – بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارة- الجزائر.
- حبوش ، محمد جميل 2007 " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات "، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- حداد، مناور، 2008 " دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية" ورقة عمل في المؤتمر العلمي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي المنعقد في جامعة دمشق، سوريا.
- صبايحي نوال، 2017 "أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية"، الملتقى الدولي الثالث، جامعة الوادي، الجزائر.
- سميحة بلجودي، 2017 أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة.
- المجهلي ، ناصر محمد علي، 2009 "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- زرزار العياشي 2010 ، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، الملتقى الدولي الثامن :الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، يومي 07-08/12/2010 جامعة العربي بن المهدي ، الجزائر.
- حماد، طارق عبد العال، 2005، "حوكمة الشركات المفاهيم- المبادئ – التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
- قدوري، مبروك، 2012 " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي ، دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر" جامعة قاصدي مرباح رسالة ماجستير، ورقلة، الجزائر
- هالي فوزية، عمران خديجة، 2016 "جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير ، جامعة مولاي طاهر، الجزائر.
- عباس مهدي الشيرازي، 1990 "نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت.

- Kajola, Sunday O 2008 "Corporate Governance and Firm Performance: The Case of Nigerian Listed Firms" European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences ..
- Chalaki,Pari, DidarHamzeh,Riahinezhad, Mohadeseh,(2012) "Corporate Governance Attributes and Financial Reporting Quality",Empirical Evidence from Iran International Journal of Business and Social Science, Vol.3 No.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

كامل يوسف سلمان بركة. 2022. دراسة دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية". مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية. المجلد 04 / العدد 01-2022.